

تجاذبات في قضية عناصر «الجنوبي» المستسلمين في جزين

«حزب الله» يرفض العفو لأنه سيشجع على العمالة.. والبطيركية المارونية مع «معالجة متجردة»

بيروت: «الشرق الأوسط»

انتقلت قضية العملاء «المستسلمين» للأجهزة الأمنية اللبنانية بعد انسحاب ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» من منطقة جزين، إلى دائرة الاهتمام بعد استناب الأمور أمنياً في المنطقة. وفيما كرر «حزب الله» رفضه العفو عن هؤلاء، استمرت البطيركية المارونية في طلب «معالجة متجردة» لقضية نحو 203 عناصر كانوا في عداد الميليشيا وبقوا في المنطقة بعد انسحابها.

وتوجه عصر أمس وزير العدل اللبناني جوزف شاول إلى جزين لتفقد قصر العدل هناك. وعقد اجتماعات مع فاعليات المنطقة لبحث قضية عناصر «الجنوبي». وتوقع رئيس دير مشموشة الأب بولس خوند، الذي يرعى عملية استسلام العناصر، أن تكتمل عملية التسليم كليا مساء اليوم الثلاثاء. وقال خوند «أن ثلاثة عناصر سلموا أنفسهم في اليومين الأخيرين في صيدا لكنهم عادوا إلى قراهم بعد الاستجواب».

وكرر وفد من «حزب الله» زار أمس رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص موقفه الرفض

للعفو عن العملاء، مؤكداً أن التعامل مع هؤلاء قضية مفصلية في استمرار الميليشيا أو تفكيكها باعتبار «أن العفو سيشجع الآخرين على الاستمرار في العمالة حتى آخر لحظة».

وقال عضو كتلة نواب الحزب حسين الحاج حسن عقب لقائه، ووفد من نواب الحزب، الرئيس الحص إن موقف «حزب الله» و«المقاومة الإسلامية» هو أن يأخذ العدل مجراه عبر القضاء اللبناني

في شكل يثبت مصداقية القضاء ويؤدي إلى تحقيق المرجو من عملية التحرير والى تفكيك جيش لحد (ميليشيا «الجنوبي»).

وأثنى النائب اللبناني عن قضاء جزين سليمان كنعان على زيارة الرئيس العماد اميل لحود إلى البلدة معتبراً أنها «أعطت دفعا قويا للعودة السريعة للناس الذين تزحوا بسبب الظروف التي كانت سائدة. كما أن التحرك السريع لأجهزة الدولة الادارية

والانمائية والأمنية ساهم في ارساء هذه العودة التي من شأنها احباط مخطط التوطن الذي دأب العدو على العمل لتحقيقه خطوة خطوة».

وطمان كنعان إلى سلامة وضع العناصر الذين كانوا منضوين تحت لواء الجنوبي وسلموا أنفسهم للسلطات اللبنانية «لأن المؤشرات والتطمينات تؤكد ان القضاء اللبناني المعروف بنزاهته سينظر في ملف كل واحد منهم على حدة». واستمرت البطيركية المارونية منبراً للمطالبين بـ «إيجاد حل لقضية عناصر الميليشيا». والتقى البطيرك الماروني نصر الله صفيير النائب وزير الخارجية السابق فارس بوزير الذي أعلن أنه بحث وضع جزين بعد تحريرها وعودتها إلى أحضان الوطن». وقال: «لكن لا تزال هناك مشكلة ثابتة وهي وضع هؤلاء الذين، لسبب أو لآخر اضطروا إلى التعامل مع جيش لبنان الجنوبي. ولا يسعني في هذا الظرف إلا الملاحظة أن التشريعات الحالية المتعلقة بهذا الموضوع هي عامة جداً وطبقت كما هي ودون هامش تقدير للظروف المحيطة لكل حالة تكون ظالمة بحق هؤلاء. من هنا اعتقد

أنه يجب ايجاد تشريعات جديدة توضع وتأخذ في الاعتبار الظروف المختلفة التي تتحكم بعلاقة هؤلاء بجيش لبنان الجنوبي. ومعلوم أن الكثيرين منهم أزعمو بقوة السلاح أو الضغط الاقتصادي الموجود عندما عزلت جزين عن الوطن وشل الحركة الاقتصادية. وبعض هؤلاء لم يمارس أي عمل عسكري أو امني معين. لهذا اعتقد ان علينا طرح تشريعات فورية سريعة تأخذ في الاعتبار كل الظروف كي لا نقع في الظلم حيال هؤلاء وعدم تشجيع الآخرين على ترك جيش لبنان الجنوبي».

واستقبل صفيير أيضاً وفداً من ممثلي رؤساء الطوائف المسيحية والإسلامية بحث مع صفيير قضية التعليم الديني. وتحدث باسمهم المفتي غالب عسيلي. وبدأ على سؤال عن ملف المتعاملين قال: «قضية المتعاملين متروكة للقضاء. وأنا كقاض سابق لي ثقة كبيرة بالقضاء وكلنا يعرف كيف كانت الناس «تجر» للدخول في الميليشيات، ولحد كان وراءه أكثر من ميليشيا أي اسرائيل. لذلك يجب بحث وضع هؤلاء الأشخاص في ضوء هذا الواقع. وهناك حالة شرعية تقول: «الضرورة تبيح المحظور».